ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (08)، عدد (01)، 2022، ص: 381-394

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر

The importance of foreign direct investment in achieving economic growth in Algeria

نعيمة العربي، larbi naima [1*] ،larbinaima@yahoo.fr

[1] أستاذة محاضرة أ، مخبر رأس المال البشري والأداء، جامعة الجزائر3 (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2022/02/25 **تاريخ القبول:** 2022/04/14 **تاريخ النشر:** 2022/05/01

ملخص

جاءت هذه الدراسة لتوضح أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره من أهم الدعائم التي تساهم في تفعيل النمو الاقتصادي، وذلك بفضل المزايا التي يوفرها إنتقال رأس المال الأجنبي، وبغية تحقيق التقدم الاقتصادي، تسعى العديد من الدول لتهيئة مناخ استثماري ملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية بما يضمن الشفافية والوضوح، مع تبسيط الإجراءات المتعلقة بها، توصلت الدراسة إلى أن إعادة النظر في السياسة الاستثمارية في الجزائر أصبحت جد ضرورية، وذلك بتحديد أنواع وأشكال الاستثمار في القطاع الإنتاجي، مع ضرورة تهيئة مناخ استثماري تنافسي بما يضمن الشفافية والوضوح، بالإضافة إلى تحسين وتطوير الهياكل القاعدية الضرورية لعملية الإستثمار.

الكلمات المفتاحية

إستثمار؛ إستثمار أجنبي مباشر؛ نمو إقتصادي.

تصنيف JEL: P45 ؛ Q45

Abstract

This study clarifie the importance of foreign direct investment as one of the most important pillars that contribute to activating economic growth, and the importance of foreign direct investment in achieving economic growth in Algeria. In order to achieve economic progress, many countries are working hard to create an appropriate investment climate to attract foreign capital to ensure transparency and clarity, with the need to simplify the procedures related to it. the study concluded that reconsidering the investment policy in Algeria has become very necessary, by defining the types and forms of investment in the productive sector, with the need to create a competitive investment climate to ensure transparency and clarity. In addition to improving and developing the basic structures necessary for the investment process.

Keywords

Investment؛ foreign direct investment؛ economic growth. ;

JEL Classification Codes : P45 ؛ Q45

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: larbinaima@yahoo.fr

I. مقدمة:

يعتبر الإستثمار الأجنبي وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية للدول، وهو بذلك يحضى بأهمية كبيرة تظهر أساسا من خلال توفير التمويل المناسب واللازم لمختلف المشاريع، ومساهمته الكبيرة في نقل التكنولوجيا، هذا ما دفع العديد من الدول إلى تشجيع الإستثمارات الأجنبية ولاسيما المباشرة منها خاصة في ظل الإنفتاح الإقتصادي وزيادة درجة التشابك والترابط في العلاقات الإقتصادية الدولية، وذلك من خلال توفير المناخ الملائم لجذب وإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف القطاعات وإنتهاج سياسات متنوعة وتقديم الكثير من الحوافز والضمانات في سبيل ذلك، والذي من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الإقتصادي وزيادة فعاليته، وقد عمدت الجزائر على غرار الدول الأخرى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أهمية ودور كبيرين في زيادة معدلات النمو الإقتصادي، وإيجاد فرص التوظيف وتحسين استخدام التكنولوجيا لتحقيق التنمية بجوانبها المختلفة الإقتصادية والإجتماعية، وذلك من خلال سن قوانين وتشريعات محفزة على ذلك، والقيام بإصلاحات اقتصادية عديدة في سبيل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتفعيله.

بناء على ذلك يمكن صياغة **إشكالية** موضوع هذه الدراسة على النحو التالي:

فيما تتمثل أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ما المقصود بالإستثمار الأجنبي المباشر، ماهي أهميته، وما هي مختلف أشكاله؟
- كيف يساهم الإستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية نقوم **بصياغة الفرضيات** التالية:

- يعتبرالاستثمار الأجنبي المباشر آلية فعالة لتحقيق ودعم النمو الاقتصادي.
- الإستثمار الأجنبي المباشر هو عامل أساسي وله دور كبير في التأثير على النمو الإقتصادي في الجزائر.

تكمن **أهمية هذه الدراسة** في تعرضها لأحد أهم المتغيرات الإقتصادية الحيوية التي يقوم عليها إقتصاد كل دولة والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باعتباره آلية فعالة من أجل تحسين وتنويع الاقتصاد.

تهدف الدراسة إلى تقديم كل من مفهومي الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي، ومعرفة الأسس التي يقوم عليها الإستثمار الأجنبي المباشر، ومساهمته في تحقيق النمو الإقتصادي، والتعرف على أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحديد مدى التطور الإقتصادي والمستوى الذي وصل إليه في هذا الخصوص.

وللإجابة على إشكالية وأسئلة الدراسة، ومن أجل تحليل متغيرات هذه الدراسة، نقوم بمناقشة **المحاور التالية**:

المحور الأول: أساسيات حول الإستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الإقتصادي.

II.أساسيات حول الإستثمار الأجنبي المباشر:

يقوم مفهوم الإستثمار عن آلية توظيف المنتج لرأس المال أو توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية، بالإضافة إلى ذلك النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من 3خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة".

أما الاستثمار الأجنبي، فهو ذلك الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إقامة مشروعات استثمارية في اقتصاد بلد ما من قبل مؤسسة أو شركة قائمة في اقتصاد بلد آخر، ويأخذ الاستثمار الأجنبي شكل إقامة شركة او شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، وتمثل الشركة فروعاً للإنتاج أو للتسويق أو للبيع أو لأي نوع من النشاط الإنتاجي او الخدمي، وتتوزع أنشطتها على عدد من الدول الأجنبية، ويكون الاستثمار الأجنبي على شكلين: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر(استثمار المحفظة).

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مظاهر العولمة الاقتصادية وأبرز مؤشراتها، فهو يتضمن مختلف تحركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى، والقدرة الكبيرة على تعزيز التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال.

1.تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته:

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكون أو يشاركون المستثمر الوطني فيها) أو يسيطرون فيها على الإدارة، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة.

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:

"ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة (امجيطنة، 2013، صفحة 147).

كذلك يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه:

"قيام إحدى المؤسسات أوالمستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية أو المشاركة في تأسيس الإستثمارات الرسمالية في بلد آخر، وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة في الإدارة أو التأثير على قرارات الإدارة" (عباس، 2007، صفحة 36).

تظهر أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال دوره الفعال في تحقيق النمو والتنمية، فهو يعد وسيلة هامة لتحقيق معدل النمو المستهدف، ونقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية، وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادر، فقد أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي للدول تقاس بمدى قدرته على جذب الإستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات.

إلى جانب ذلك، يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدر لتعويض العجز في الإدخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتوج، هذا ويعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر المحرك الأساسي لعملية التصدير كما يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساعد في تطوير المنتوج وتخفيض تكاليف الإنتاج والخبرة الإدراية والتسويقية الجديدة.

فضلا عن ذلك، ترجع أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة من العوامل لعل أهمها (بالحسن محمد حمد و صالح، 2020، صفحة 375):

- ✓ تأثيره على التقنيات المستخدمة: حيث يمثل أكثر الطرق جدوى لجلب التقنيات الحديثة، فضلا عن استهدافه لتطوير العمليات الإدارية والرقابية.
- ✓ يؤثر في حل مشكلة البطالة بالدولة المضيفة؛ جزئياً سواء بشكل مباشر من خلال خلق فرص عمل، وتطوير العمالة الوطنية.
- ✓ يساهم في تدفق الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الطلب على العملة المحلية لتمويل المدفوعات المحلية، ومن ناحية أخرى يساهم في زيادة فرص التصدير وتخفيف الاستيراد.
- ✓ تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في سعر صرف العملات الأجنبية: من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الأمر الذي سيساهم في استقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخم.
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي من خلال إضافة مصدر للتمويل بالنقد الأجنبي يضاف إلى رصيد الدول المضيفة، بالإضافة إلى تقديم المعرفة التقنية اللازمة لنجاح تلك الإستثمارات.

وفي ذات السياق، تتطلب بيئة الإستثمار تبني مجموعة من السياسات، تتخلص أهمها في (بالحسن محمد حمد و صالح، 2020، صفحة 375):

- تحسين مناخ الإستثمار: حيث يتأثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تسود في البلد المضيف للإستثمار، ويمكن تعريف البيئة الإقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للإستثمار بأنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية والإقتراض العادي من أسواق المال العالمية، والتي تتصف بمعدلات متدنية للتضخم، أسعار صرف مستقرة ،بيئة سياسية ومؤسساتية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط.

- تطوير وتدعيم القطاع المالي: حيث يحتاج القطاع المالي في عدد كبير من الدول الى تطوير جوهري لمكوناته وأنشطته لجذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية من خلال تبني السياسات التالية:

- ✓ القطاع المصرفي :هناك حاجة الى لتحسين الشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية، وخصخصة المؤسسات المالية وتشجيعا الإندماج بينها، والعمل على تكيفها لتحسين خدماتها لتكون مستعدة لمقابلة تحديات العولمة.

- ✓ أسواق الأوراق المالية: يمكن أن يجذب نشاط أسواق الأوراق المالية قدرا أكبر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعاني الأسواق المالية من العديد من المعوقات، أهمها ضآلة الحجم النسبي للأسوق المالية، تدنى مقدرة تلك الأسواق على تحقيق السيولة وانخفاض الطاقة الإستيعابية، بالإضافة إلى ضعف الفرص المتاحة للتنويع، والتقلبات الشديدة في الأسعار، وقصور الأطر التنظيمية والتشريعية وصور الطلب على الأدوات الإستثمارية وضعف نشاط السوق الأولي.

إلى جانب ما سبق، يرتكز الإستثمار الأجنبي المباشر على عدة مقومات أهمها (الوكيل، 2014، صفحة 65): الاستثمار في المشاريع المنتجة ومشاريع قطاع الخدمات، إدماج الحساب الجاري للمساهمين الأجانب في الشركة، أو الاحتياطي المكون من طرفهم في رأس المال، تحويل ديون خارجية متعلقة باقتناء تجهيزات أو معدات من الخارج إلى رأس مال، تحويل دين برسم المعونة الفنية الأجنبية إلى مال، حصة الاستثمار المحولة من حساب قابل للتحويل.

2.أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر:

أ.الإستثمار المشترك:

يتمثل الإستثمار المشترك في اشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو الإقليمية أو للتصدير، فهو يعتبر شكلا من أشكال التحالفات الاستراتيجية من خلال إمتلاك أو المشاركة في مشروعات الأعمال بين طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة (سمينة، 2017، صفحة 13)، فإلى جانب المشاركة في رأس المال قد تمتد المشاركة إلى الإدارة والخبرة والعلامات التجارية، كذلك يرتبط الإستثمار المشترك بـ (حسن، 2004، صفحة 88) :

- ✓ شراء جهة أجنبية حصة من شركة محلية، وهو ما يؤدي لإلى تحويلها إلى مشروع مشترك.
- ✓ مشاركة جهة محلية في شركة أجنبية تعمل داخل الإقتصاد المضيف بالشكل الذي يحوله إلى مشروع مشترك، بالإضافة إلى تأميم حصة من الشركات الأجنبية التي تعمل داخل الإقتصاد المضيف.
- ✓ يتميز الإستثمار المشترك باستخدام أحدث التقنيات المتقدمة التي توصلت إليها الشركات الأجنبية والتي من شأنها المساهمة في إنتاج سلع ذات جودة عالية، وهذا ما يساعدها على المنافسة في الأسواق العالمية، هذا إلى جانب بناء مشاريع اقتصادية واسعة الإنتاج، وهو ما يساعد على الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

إلى جانب ذلك، يرتبط الإستثمار المشترك بمجموعة الخصائص التالية (رجب، 2020):

- ✓ أنه عبارة عن إتفاق طويلة الاجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، هذا الإتفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والأخر أجنبي.
- ✓ أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أوالخاص.
- ✓ قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- ✓ طرفا الإستثمار (سواء الطرف الوطني أو الأجنبي) تكون مشاركتهما في مشروع الإستثمار من خلال المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الأخر التكنولوجية أو قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجية أو تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية.

✓حق كل طرف من أطراف الإستثمار في المشاركة في إدارة المشروع المشترك، وهذا يعتبر أهم فارق يميز الإستثمار المشترك عن بقية العقود الأخرى كعقود الإدارة واتفاقيات الصنع أو مشروعات تسليم المفتاح.

ب.الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تعتبر الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من أكثر أنواع الاستثمارات تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وذلك باعتبار أن المستثمر الأجنب يحتفظ بحق ملكية المشروع الاستثماري ملكية كاملة واحتفاظه بحق إدارته والتحكم في كل عملياته، هذا وتأخذ الإستثمارات المملوكة صورا مختلفة مثل (عطية،، 2011، صفحة 169): بناء مشروع جديد، أو شراء مشروع قائم، بالإضافة إلى أنه في حالة ما إذا كانت الشركة الدولية تملك مشروعا إنتاجيا في البلد فإنه يتم شراء شركة توزيع في البد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل.

يرتبط هذا النوع من الإستثمارات مجموعة من المزايا والعيوب، يمكن تلخيصها من خلال ما يلي (رجب، 2020):

تتمثل مزايا الإستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة من خلال زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة، كما أنه ونظرا لكبر حجم هذا النوع من المشروعات الإستثمارية فإن هذا يؤدي إلى إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة مع إحتمالات وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسن ميزان مدفوعات الدولة المضيفة.

فضلا عن ذلك يساهم هذا النوع من الإستثمار في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدولة المضيفة بالمقارنة بالأشكال الأخرى للإستثمار الأجنبي خاصة أشكال الإستثمار غير مباشر.

غير أن أهم ما يعاب عليه، أن الكثير من البلدان النامية تتردد في قبول هذا النوع من الإستثمار وذلك تخوفا من التبعية الإقتصادية وإحتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية المضيفة لهذه الإستثمارات ، إلا أن هناك دول نامية من أجل جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية تسمح بهذا النوع من الإستثمارات مثل كوريا الجنوبية، البرازيل، المكسيك ...إلخ

من جهة أخرى، يحقق الطرف الأجنبي من الإستثمارات المملوكة كليا للمستثمر الأجنبي حرية كاملة لإدراة المشروع بمختلف أنشطته،الإضافة إلى كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والناتجة عن إنخفاض تكلفة مدخلات أوعوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.

لكن ومقال ذلك، يحتاج هذا النوع من الإستثمارات إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع الإستثمارات المشتركة ، إضافة إلى الأخطار غير التجارية التي قد يتعرض لها المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الإستقرار السياسي أو الإجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول النامية المضيفة ، خصوصا إذا كان الإستثمار في الصناعات الإستراتيجية مثل صناعة البترول والأسلحة والأدوية....

ت.الاستثمار في المناطق الحرة:

يرتبط الإستثمار في المناطق الحرة بمناطق محددة تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات الجمركية، والنشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق والرسوم ومن إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال .حيث يطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي فالاستثمار الأجنبي يكون بعيدا عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيفة ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الإستثمارية في المناطق الحرة (الجبوري، 2014، صفحة 44).

ث. مشروعات التجميع:

يأخذ هذا النوع من الإستثمار شكل الإتفاقيات بين الطرفين الأجنبي والمحلي، حيث يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي المستثمر بتزويد الطرف المحلي المستقبل للإستثمار بمكونات أو مواد أولية أو أجزاء من منتوج معين يتم تجميعه في الدول المضيفة.

وبذلك، تعتبر مشروعات التجميع شكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي والامتلاك الكلي الأجنبي، حيث يضل العمل في نطاق اتفاقية بين الطرفين، من جهة الأجنبي بصفته صاحب علامة تجارية أو صاحب مواصفة قياسية لمنتج معين يريد دخوله السوق المحلية دون انتقال استثماراته بشكل مباشر ولكن بانتقال منتجه مجز.

ج.التحالف الإستراتيجي:

التحالف الإستراتيجي هو قيام تحالف بين مستثمر محلي وآخر أجنبي من أجل التعاون في المنافسة أو التعاون من أجل إستغلال مواد خام، أو السيطرة على أسواق أخرى باتفاق المنافسين.

III.دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الإقتصادي:

لقد ساهمت التغيرات الإقتصادية التي شهدها الإقتصاد العالمي منذ أواخر الثمانينات والتي ترتبط أساسا بتحرير التجارة الخارجية إزالة القيود أمام الأسواق في أهمية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره الكبير في تفعيل النشاط الإقتصادي، والجزائر كغيرها من البلدان عملت جاهدة على توفير بيئة كفيلة باستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال إرساء قواعد قانونية ومراسيم تنفيذية، تهدف من وراء ذلك الرفع من حجم تدفقاته اللازمة لتتحقيق النمو ومن ثم تنمية إقتصادها.

وقبل الخوض في دراسة هذا المحور، نرى أنه من الأنسب التمييز بين النمو والتنمية، بحيث يعكس النمو التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، وهو بذلك يعبر عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، أما التنمية فتعني إحداث تغيرات جذرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو فيها أسرع من معدلات نموها الطبيعي، وإذا كان النمو الاقتصادي ينحصر تأثيره في الجانب الاقتصادي أو في قطاع معين، فالتنمية تعني إحداث تغيرات جذرية في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والثقافية.

من جهة أخرى، تعتبر التنمية الإقتصادية أسلوب التوصل للنمو الإقتصادي، حيث تستهدف دخول الإقتصاد في مرحلة النمو السريع المطرد بهدف تحقيق زيادة تراكمية دائمة في كل من معدل الدخل الوطني ومتوسط نصيب الفرد منه عبر فترة من الزمن، يرتبط فيها نمو هذا الدخل بتطورات إقتصادية وسياسية واجتماعية تساهم في تدعيمه، وهو يساهم في تحقيقها مع العمل على إزالة كل ما يعرقل هذا الإتجاه.

1. البنية القانونية والتشريعية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تتحدد البنية القانونية والتشريعية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال مختلف النصوص القانونية المضبوطة في هذا المجال، التي كان الهدف منها وضع الأسس التي تمكن من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف الآثار التي تترتب عن ذلك، ويمكن عرض موجز لبعض القوانين الصادرة والمتعلقة بهذا المجال فيما يلي:

1.1 قانون63 - 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات:

تم التطرق من خلال المادة الثالثة من هذا القانون على توجه الجزائر نحو الخارج وذلك بالنص على أن حرية الاستثمار معترف بها بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين في إطار النظم العام وقواعد التأسيس، بالإضافة إلى تحديد كل الضمانات العامة للمستثمر الأجنبي والتي تشمل حرية إقامة مؤسسات ذات طابع صناعي تجاري، بالإضافة إلى ضمان من نزع الملكية، كما نصت عليه المادة 23 من نفس القانون على: " أن الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات الاقتصاد المختلط، بمشاركة الرأسمال الأجنبي والوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد إشتراكي خاصة في القطاع ذو النشاطات التي تمثل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني(القانون المتعلق بالاستثماارات63- 267 ، 26 جويلية 1963.).

2.1 قانون الاستثمار الصادر في1966 :

تضمن هذا القانون مجموعة المبادئ الموضوعة لتنظيم الإستثمار الأجنبي المباشر، أهمها (الأمر 66-284 ، 15ديسمبر 1966):

- ✓ ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة أو الهيئات التابعة لها، كما يكون للدولة إمكانية استرجاع الحصص أو الأسهم التي لا يمكن لرأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي أن يستمر في القطاعات الأخرى فعلى كل مستثمر في الصناعة أو السياحة أن يحصل على اعتماد سابق من قبل السلطات الإدارية ويمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار إما عن طريق الشركات المختلطة، أو عن طريق إجراءات مناقصات لإحداث مؤسسات معينة.
- ✓ تحديد مختلف الإمتيازات والضمانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، حيث يتم الاستفادة من النظم العادي للامتياز والضمانات نتيجة الاعتماد أو الترخيص.

3.1.قانون82 /11 المتعلق بالاستثمار:

حدد هذا القانون نسبة المشاركة القانونية من رأس مال الشركة بأقصى حد هو49%، كذلك تجسد هذا القانون في عدة نصوص قانونية تنظم عمليات الاستثمار الخاصة سواء كانت من طرف المستثمرين المحليين أو الأجانب.

إلى جانب القوانين السابقة، جاء قانون الإستثمار الصادر في المرسوم التشريعي 1993/12 (والذي تم تعديله في 2001) لينص على عدم التمييز بين المستثمرين المحليين أو الأجانب، وفتح مجالات الإستثمار في جميع المجالات إلا تلك التي تعتبر إستراتيجية، وبموجب القانون 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار تم ضبط وتحديد مفهوم الإستثمار، كما تم التطرق إلى المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي وإلغاء التمييز بين الإستثمار الخاص والعام، ليتمم هذا القانون بالأمر رقم 06-08 الذي يرمي إلى تدارك أوجه الصور في تشجيع الإستثمارات في القوانين السابقة، وفي 2016 تم إصدار قانون 16-09 المتعلق بترقية الإستثمار.

2. مكانة قطاع الخدمات في الإقتصاد وأهميته في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

يعد قطاع الخدمات من أكثر القطاعات الديناميكية بالنسبة للنمو الإقتصادي، خاصة بعدما أصبح التطور الحاصل في القطاعات الأخرى مرهونا بالتطورات والتحسينات التي تحدث في هذا القطاع.

حيث تكشف جميع المؤشرات الاقتصادية الرئيسة بشكل واضح، أن قطاع الخدمات أصبح ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية، خاصة بفضل الدور المهم والحيوي الذي يساهم من خلاله في دفع عجلة التنمية، وتنويع الإنتاج والتصدير والابتكار والتمويل، فعلى المستوى العالمي شكلت الخدمات نحو 50 %من الاستثمارات الدولية في 2018، وقرابة 59% من الوظائف، وكانت الخدمات مسؤولة عن 56 % من الإنتاج وما يقارب 54 % من العمالة في الدول النامية (محمود، 2020).

وحسب الخبراء، يوفر قطاع الخدمات العديد من المدخلات الوسيطة التي يتم تجميعها في قطاع السلع والتي لها دور محوري في تنسيق العمليات الإنتاجية، وجميعها أنشطة مركزية داخل عملية التصنيع ذاتها، كما أن التجارة في قطاع الخدمات تنمو بمعدلات أسرع وأكبر من التجارة في السلع كما أنها أكثر مرونة، وتنمو بشكل نشط في الدول النامية. يشكل قطاع الخدمات قيمة إضافية معتبرة في الناتج الداخلي الخام لمختلف الدول.

إلى جانب ذلك يشغل قطاع الخدمات حيزا مميزا في نسبة اليد العاملة من مجموع القطاعات الاقتصادية، يراهن خبراء في الاقتصاد الدولي على قدرة هذا القطاع على حل مشكلة البطالة عالميا، عبر زيادة معدلات التوظيف في الاقتصاد ككل وفي هذا القطاع على وجه الخصوص.

وتشير الإحصاءات الأمريكية لعام 2017 إلى أن القيمة المضافة بلغت في الصناعات المنتجة للخدمات 78.9 % من إجمالي القيمة المضافة البالغة 13.1 تريليون دولار أمريكي، كما بلغت ما يعادل 86.3% من إجمالي العمالة الخاصة (محمود، 2020).

وقد عملت الجزائر كغيرها من الدول على بذل مجهودات كبيرة من أجل تنمية قطاع الخدمات الذي يتميز بالضعف والتأخر مقارنة بالقطاع الصناعي، وذلك بسبب مجموعة من العوامل لعل أهمها هو الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بصورة شاملة على قطاع المحروقات والذي يشكل هذا الأخير حوالي نصف مخرجات الاقتصاد الجزائري وثلث أرباع حصيلة الضريبة، هذا بالإضافة إلى عدم تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتطوير قطاع الخدمات من خلال البرامج التنموية التي تم تسطيرها.

وأيضا نقص الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات التي تحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة الذي يستحوذ على إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لأن قطاع الصناعة والخدمات يتميزان بمردودية عالية للشركات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية، ويمكن توضيح توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف القطاعات من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: التوزيع القطاعي لمشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة:2002-2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	الحصة(%)	القيمة/مليون دينار	الحصة(%)	مناصب الشغل	الحصة(%)
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	619	0.54
البناء	142	15.76	82593	3.28	18675	16.40
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	63928	56.14
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.93
النقل	26	2.89	18966	0.75	1639	1.44
السياحة	19	2.11	128234	5.09	14080	12.36
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	11242	9.81
الإتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.32

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، المنشور على الموقع الإلكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ardeclaration-d-investissement?id=39
تاريخ الإطلاع:20-01-2020

يتبين لنا من خلال الجدول ضعف نسبة الإستثمارات في قطاع الخدمات مقارنة بالقطاع الصناعي، إذ أن مجموع الإستثمارات التي تشكل القطاع الخدماتي (صحة، نقل، سياحة، خدمات واتصالات) 188 مشروع وبنسبة لا تتعدى 20.87% من مجموع الإستثمارات.

ومن أجل تفعيل دور الإستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات التنموية، عمدت الجزائر إلى استقطاب المستثمرين الأجانب حيت كرست حرية الاستثمار كمبدأ كما عملت على تحفيزه تماشيا مع المستجدات والتغيرات التي جاء بها قانون الاستثمار والمتعلقة بمجموعة من الحوافز والإعفاءات التي حركت عملية الاستثمار، وهو ما ساهم في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر والصادرة منها، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول 2: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال الفترة 2006-2016 (بالمليار دولار)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الواردة	1.89	1.74	2.63	2.75	2.30	2.58	1.50	1.68	1.51	-0.58	1.55

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار لسنة 2017.

من خلال الجدول، نلاحظ أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر كانت مستقرة بمتوسط 1.78 مليار دولار على غرار سنة 2015 التي سجلت فيها تدفقات سلبية بقيمة 0.8مليار دولار نتيجة إنهيار أسعار البترول وتخفيض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية للحد من العجز في الميزانية.

الجدول 3: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر خلال الفترة 2006-2016 (بالمليار دولار)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرة	33.97	150.63	317.98	214.81	220.49	533.51	-41.30	-268.3	-18.30	103.22	55

المصدر: الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم2017

نلاحظ من خلال الجدول تضاعف متوسط الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الجزائر عن متوسط الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها، ولعل ذلك راجع إلى المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها، فبالرغم من الفوائض المالية التي لطالما توفرت في الجزائر والمتأتية أساسا من عوائد النفط، إلا أن عدم توفر المناخ الاستثماري الملائم وهشاشة البنية التحتية دفع إلى الإستثمار في الدول العالمية، هذا إلى جانب محدودية النظام التشريعي وثبات القوانين المنظمة للاستثمار والإجراءات الإدارية المعقدة أمام المستثمرين، وتغيرات سعر الصرف، التي زادت من هروب رؤوس الأموال نحو الخارج.

بناء على ماسبق ذكره، يمكن أن نخلص إلى ضعف مناخ الإستثمار في الجزائر ومحدودية الآليات التي من شأنها جذب واستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، بسبب ضعف بيئة الأعمال نتيجة تزايد الإجراءات الإدارية وعدم مرونة القوانين، بالإضافة إلى تعقد الإجراءات وتكلفتها المرتفعة، ومن شأن كل ذلك أن يؤثر على مستوى تطور الأداء الإقتصادي في الجزائر، وذلك بالرغم من القوانين المتعاقبة والمنظمة للإستثمار الأجنبي المباشر وخاصة بعد صدور قانون 16-09 المتعلق بترقية الإستثمار، ويمكن توضيح تطور الأداء الإقتصادي في الجزائر في ظل قانون 16-09 كما يلي:

الجدورل 4: تطور الأداء الإقتصادي للجزائر خلال الفترة 2015-2017:

البيان / السنة	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار)	227.6	173.9	197.6
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي%	4.1	1.4	3.0
الناتج المحلي للفرد(دولار)	5766.6	4136.9	4845.3
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	4.0	4.8	7.4
إجمالي الإنفاق الحكومي% من الناتج الإجمالي	36.8	38.8	36.9
ميزان الحساب الجاري	2.9-	21.4-	18.4-
إجمالي الصادرات سلع وخدمات(مليار دولار)	67.1	40.7	43.0
إجمالي الواردات سلع وخدمات(مليار دولار)	68.7	61.6	60.5
إجمالي الإحتياطات الرسمية (مليار دولار)	198.5	96.2	82.6
عدد شهور الواردات التي تغطيها الإحتياطات	35.3	28.3	16.4
الدين الخارجي الإجمالي% من الناتج المحلي	1.5	2.5	2.0
عدد السكان (م. نسمة)	38.7	41.3	42.3
معدل البطالة %من إجمالي القوى العاملة	9.0	12.1	11.2

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات

IV.الخلاصة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر جوهر عملية التنمية الاقتصادية ومن أهم محركات النمو الإقتصادي، باعتباره شكل من أشكال تدفق رؤوس الأموال ووسيلة تمويلية فعالة تساهم في تحقيق النمو الإقتصادي ويظهر ذلك من خلال مختلف الخدمات التي يقدمها باعتباره أحد مصادر التمويل الخارجية إذ يساهم في توظيف العمالة الوطنية و التقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية والتخفيف أعبائها.

وعلى غرار العديد من الدول، تسعى الجزائر جاهدة لجلب أكبر عدد ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق التقدم الاقتصادي من خلال تهيئة مناخها الاستثماري وتهيئة الأرضية القانونية والتشريعية، وذلك بقيامها بعدة إجراءات قانونية واقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وحماية المستثمرين، وتسهيل عملية الإستثمار باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت هدفاً رئيساً .

النتائج:

من أبرز النتائج التي تم التوصل إليها:

- ✓ يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من بين القوات الأساسية لنقل التكنولوجيا، وهو ما يتطلب توفر البيئة المناسبة لذلك، ومن أهم شروطها : تطوير قوانين ضمان نقل التكنولوجيا في عقود الإستثمار مع الشريك الأجنبي، اتحسين القدرات التفاوضية في مجال نقل التكنولوجيا وتطوير أساليب تكوين الإطارات بما يعزز قدرتها على استيعاب وتوظيف التكنولوجيا الحديثة.
- ✓ بالرغم من الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر لتوفير مناخ استثماري ملائم كمنح عدة حوافز ضريبية وجمركية، إلا أنها تبقى من الدول ذات الاستقطاب الضعيف للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، وذلك راجع إلى مجموعة من العوامل لعل أهمها العراقيل التي يعاني منها المستثمر الأجنبي كالبيروقراطية وضعف البنية التحتية،
- ✓ تعدد القوانين والمراسيم وعدم وضوحها، هذا بالإضافة إلى عدم توفر مناخ استثماري ملائم في بعض المناطق من الوطن بسبب عدم وجود توازن جهوي بين المناطق، وتركز المشاريع في المناطق الشمالية عموما وفي المناطق الوسطى الداخلية خصوصا.

التوصيات:

إن مسألة إعادة النظر في السياسة الاستثمارية في الجزائر أصبحت جد ضرورية، والعمل على إصلاح المناخ العام للإستثمار في الجزائر، وذلك بتحديد أنواع وأشكال الاستثمار في القطاع الإنتاجي، مع ضرورة تهيئة مناخ استثماري تنافسي بما يضمن الشفافية والوضوح، مع ضرورة تبسيط الإجراءات المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتحسين وتطوير الهياكل القاعدية الضرورية لعملية الاستثمار.

V.المراجع:

1- الجبوري، عبد الرزاق حمد حسين، (2014)، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص:44.

2- دلال بن سمينة،(2017)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة-محدداته، آثارها وتوجهاتها، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:13.

3- طاهر مرسي عطية، (2001)، إدارة الأعمال الدولية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، ص:169.

4- علي عباس، (2007)، إدارة الأعمال الدولية ،ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ص:36.

5- فليح حسن، (2004)، التمويل الدولي، دار الوراق للتوزيع، عمان، ص:88.

6- مسعود مجيطنة، (2013)، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:147.

7- نشأت نبيل محمد الوكيل،(2014)، محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، ص:65.

8- سليمان بالحسن محمد حمد، صالح عبدالرحيم عمر بوحليمة، امحمد محمد المقريف، (2020)، تحليل بيئة الإستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا : المقومات والتحديات دراسة حالة : الشركة الليبية النرويجية للأسمدة (اليفكو) خلال الفترة (2011-2018)، المؤتمر العلمي الثالث للنفط والغاز – أجدابيا، 10-11 فيفري2020،جامعة أجدابي،ليبيا.

9- القانون المتعلق بالاستثمارات 63- 267 المؤرخ في 26 جويلية 1963.

10- الأمر 66-284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966 ، المتضمن قانون الاستثمارات.

11- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات

12- الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم2017

13- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، المنشور على الموقع الإلكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ardeclaration-d-investissement?id=39

14- تاريخ الإطلاع: 20 جانفي 2020

15- رجب، فتح الله محمود، (2020)، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=622295&r=0

16- تاريخ الإطلاع: 16 جانفي 2020.

17- هشام محمود، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي:
https://www.aleqt.com/2019/04/06/article_1575556.html

18- تاريخ الإطلاع : 20جانفي 2020.